اعضاء حماس انصتوا بإمعان لخطاب الرئيس ولم يقاطعوه.. ولم يصفق اي منهم عند انتهائه

خطاب هنية وعباس في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي مقدمة لمسار الصدام بين الطرفين

■ زعيم حماس، ورئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية من غزة، شرح بأن الخلافات في الرأي بين حركته وبين الرئيس محمود عباس (ابو مازن) ستجد حلها بطريق الحوار والتفاهم. ورغم هذه الاقوال يبدو أن الرجلين قد صعدا السبت الى مسار الصدام. خطاب عباس في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي (البرلمان) الفلسطيني الجديد كان خطابا حازما على نحو خاص، كان موجها في معظمه الى آذان مندوبي حماس. خلاصة اقواله لحماس كانت: «الكفاح الفلسطيني لم يبدأ أمس ونحن في فلسطين نديره منذ عشرات السنين، مؤسسات م.ت.ف بحثت وصادقت على اتفاق اوسلو وليس لاحد الحق في التشكيك بشرعية هذا الاتفاق. وحسب اقواله: «نحن، كرئاسة وحكومة سنواصل التزامنا بالمفاوضات كسبيل سياسي عملي وكاستراتيجية وحيدة للتمتع بثمار كفاحنا ذي عشرات السنين».

ودخل اعضاء البرلمان من حماس السبت الى قاعة الجلسات في نطاق المقاطعة في رام الله ككتلة واحدة بعد أن جلس الاعضاء والضيوف في أماكنهم. وبرزوا في مظهرهم الخارجي: لباس بسيط، الكثيرون دون بدلات وربطات عنق، بعضهم ملتح وآخرون بلباس تقليدي. أما النساء فكلهن بغطاء رأس. وقد انصتوا بامعان لاقوال الرئيس عباس ولم يقاطعوه. ونظروا الى شاشة التلفزيون في مقدمة القاعة حيث رأوا زعماءهم ورفاقهم من غزة ممن حظرت اسرائيل دخولهم الى رام الله. وفي ختام الخطاب، لم يصفق اي منهم تقريبا. وعندما نهض الجميع احتراما للرئيس الذي خرج من القاعة، بقي الكثيرون منهم جالسين في أماكنهم.

من أقوال عباس كان واضحا أنه لا يعتزم مصالحة مندوبي حماس. فهو لم يوجه لهم اي كلمة ثناء وأكثر من ذكر م.ت.ف، كفاحها التاريخي وانجازاتها المثيرة للانطباع. حركة حماس ليست جزءا من م.ت.ف بعد أن فشلت المحاولات لضمها في السنوات الماضية، والرسالة التي نقلها عباس لحماس هي: «لا تنسوا أنكم تجلسون هنا في هذا البرلمان بفضل م.ت.ف وبفضل اوسلو. كما ذكر عباس مؤتمرات القمم العربية التي بحثت في القضية الفلسطينية. ويمكن للمرء أن يفهم من اقواله أن القمة العربية اعترفت باسرائيل وبالتطبيع (بعد الانسحاب الكامل والحل لمشكلة اللاجئين) ـ ومن أنتم يا رجال حماس كي تقفوا ضد كل العالم العربي؟ ومقابل الثناء لم.ت.ف ونجاحاتها التاريخية تحدث عباس بلهجة أكثر تحفظا عن السلطة الفلسطينية، وذكر أيضا الاخطاء التي ارتكبت.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن في خطاب الرئيس عباس دعوة لأمم العالم بالاعتراف وبمساعدة حكومة حماس. وحقيقة أن عباس لا يتطرق الى الشكل الذي ينبغي لحكومة عباس أن تتصرف بموجبه ـ على خلفية الجدالات والمداولات في اسرائيل، في المنطقة وفي العالم بأسره ـ هي ذات أهمية.

محمود عباس

اسماعيل هنية

دائي روبنشتاين
كاتب ومحلل
(هآرتس) 2006/2/19

انحطاط اخلاقي مخيف للدرك الأسفل

النخبة القيادية في اسرائيل عديمة الاحساس بمعاناة الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال

■ «طاقم حماس» لم يضحك بهذه الدرجة منذ مدة طويلة. هذا الطاقم برئاسة مستشار رئيس الوزراء دوف فايسغلاس ورئيس هيئة الاركان و«الشاباك» وكبار الجنرالات في الجيش، اجتمع للبحث مع وزيرة الخارجية تسيبي لفني حول سبل الرد على انتصار حماس في الانتخابات. الجميع اتفقوا على الحاجة لفرض حصار اقتصادي على السلطة الفلسطينية، وكان فايسغلاس، كالعادة، هو صاحب التشبيه التجسيدي: «الأمر يشبه لقاء مع أخصائية تغذية وحمية. الفلسطينيون سيضعفون كما يجب، إلا أنهم لن يموتوا»، قال المستشار ضاحكا، وتبعه المشاركون في قهقهة طويلة، كما أفادت المصادر. حقا لماذا لا يضحكون عندما يسمعون مثل هذه السخرية الناجحة؟ ربما يُحدث فايسغلاس صديقته كونداليسا رايس بدعابته الساحرة فتضحك هي ايضا.

إلا أن تهكم فايسغلاس كان في هذه المرة سيء المذاق بصورة استثنائية، كلامه كشف نشوة القوة الاسرائيلية التي تُفقد اسرائيل عقلها ونشوة ضميرها الاخلاقي تماما. المحامي الناجح من شارع ليلينبلوم في تل ابيب كشف في دعابة ساخرة واحدة عن مدى عدم الاحساس الذي تقشعر له الأبدان، المتفشي في قيادة المجتمع والسياسة في اسرائيل.

في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون في ظروف لاانسانية مع بطالة وفاقة مخيفة غير معروفة في اسرائيل، ومُهانين ومسجونين ـ بسببنا ومسؤوليتنا ـ تقوم القيادة الأمنية والسياسية بالتهكم والضحك قبل فرضها الحصار الاقتصادي الذي يفوق ما نعرفه قسوة وشدة.

اقتراح التزام الناس الجياع بالحمية، يمر هنا من دون صدمة تُذكر، ومن دون انتقادات شعبية. حتى وإن كان الأمر مجرد دعابة، فانها لا تقل خطورة عن الرسومات الكاريكاتورية الدانماركية: هذه السخرية تعبر عن حالة مزاجية واسعة وستتلوها خطوات عملية بالغة القسوة. اذا كان من الممكن حتى الآن الادعاء بأن اسرائيل تُبدي بالأساس عدم احساس وبلادة في فهم معاناة الآخر ـ خصوصا الطبقات القوية فيها المتمركزة حول ملذاتها ـ في الوقت الذي يتألم فيه شعب بأكمله على مسافة كيلومترات قلائل فقط ـ فقد أصبحت الآن تتهكم من معاناة هذا الشعب وآلامه.

لم يكن هذا التهكم الاول لفايسغلاس، ولا إسهامه الاول في النقاش الشعبي الفوقي في النظرة للفلسطينيين. قبل سنة ونصف تقريبا، قال في مقابلة مع آري شبيط في صحيفة «هآرتس» اننا قد «ربّينا العالم على أنه لا يوجد شريك في الطرف الآخر وحصلنا على شهادة خلو من الشريك.. هذه الشهادة ستزول عندما يتحول الفلسطينيون الى فنلنديين». هذه كانت ذروة السخرية والتهكم: الشخص الضالع في قضية «انينكس للابحاث»، تلك الشركة الوهمية التي قامت بتحويل تبرعات ضخمة لرئيس الوزراء، اشترط التفاوض مع الفلسطينيين بتحويلهم الى دولة أقل فسادا حسب السلم المتعارف عليه للفساد ـ والذي حصلت اسرائيل فيه على مرتبة 26 المخزية.

كان من المفترض أن تؤدي توصية فايسغلاس للفلسطينيين بالتزام «الحمية» الى جانب الأحكام والقرارات التي ستقوم اسرائيل بفرضها على الشعب الفلسطيني، بردود صارخة صاخبة في المجتمع الاسرائيلي. حتى اذا تركنا الحماقة السياسية الصارخة التي تتمثل بحشر حماس في الزاوية بدلا من اعطائها فرصة للتغير، وتجاهلنا حقيقة أن اسرائيل تنوي مصادرة اموال الفلسطينيين التي لا تعود لها ـ فان سياسة الحكومة تثير أفكارا مفزعة حول صورتها وجوهرها الانساني. من أين نستمد الحق في التنكيل بشعب آخر؟ فقط من قوتنا الهائلة وحقيقة أن الولايات المتحدة تسمح لنا بالتصرف الأهوج كما يحلو لنا.

لم يعودوا يتحدثون عندنا عن الاخلاق منذ مدة طويلة، فنحن لسنا في فنلندا، كما نعلم، ومع ذلك، من الأجدر أن نسأل: أي دولة هذه التي تتجرأ على تشديد ظروف الحياة القهرية البائسة التي يعيشها السكان الواقعون تحت احتلالها؟ ما هو خطأ الاربعة آلاف شخص المحظوظين من غزة الذين سمحت لهم اسرائيل بالعمل في اراضيها وسيفقدون عملهم الآن؟ هل تخيل أصحاب القرار منظر هؤلاء الاشخاص البائسين وهم يُدفَعون في ايرز بإذلال بعدم عمل شاق! أكثر من نصف أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون في الفقر وفقا لتقرير الامم المتحدة الأخير الذي صدر في كانون الاول. 37 في المئة منهم عانوا في السنة الماضية من صعوبة في الحصول على الغذاء، و54 في المئة من سكان غزة «المحررة» قلصت كمية الأغذية التي يستهلكونها. وفيات الاطفال ازدادت بـ 15 في المائة، والبطالة وصلت الى 28 في المئة. في وجه الفلسطينيين المتنقلين من الضفة يوجد 397 حاجزا عسكريا ـ واسرائيل تريد الآن تشديد قبضتها أكثر فأكثر على هؤلاء الناس.

اذا كانت هناك عقبة اخرى في وجه اسرائيل، وهي تنوي تطبيق سياستها، فهي خوفها على صورتها الدولية، إذ تخشى انتشار الجوع فقط بسبب رد فعل العالم المتوقع، وليس بسبب وحشية هذا الاجراء. وبالرغم من ذلك، يتنافس السياسيون عندنا في طرح الاقتراحات المتطرفة مثل قطع الماء والكهرباء عن ملايين الناس الأبرياء. هل هذه صرعة اعلامية؟ وهل هذا ما يريده الناخب الاسرائيلي؟.

ما يظهر من هناك فعلا لا يرونه من هنا: من المطاعم الفاخرة التي اعتاد فايسغلاس ورفاقه في «طاقم حماس» الجلوس فيها، ومن الشوارع المتطورة التي يجتازونها بسياراتهم الفارهة، وقاعات الحفلات الغنائية المعتبرة، والرحلات الكثيرة الى الخارج ـ من كل هذه الاماكن لا يرون المعاناة. من هناك يمكن بجرة قلم أو زلة لسان فرض قرارات موجعة اخرى من دون التفكير بنتائجها المقلقة في أزقة جنين وأكواخ رفح. من هناك يمكن حتى التهكم والسخرية من ذلك.

جدعون ليفي
مراسل مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2006/2/19

سياسة السير حتى النهاية حيال الحركة تنطوي على رهان خطير

الجبهة العالمية ضد حماس بدأت تنهار بعد اقل من اربعة أسابيع من انتصارها

■ يبدو أن بعض خطوات رد الفعل التي تخطط الحكومة لها في أعقاب تنصيب البرلمان الفلسطيني محتملة. فاسرائيل لا يمكنها أن تمر مرور الكرام على سيطرة هوية حماسية على المناطق، فيما أن قيادة السلطة تتنكر لكل التزاماتها السابقة. فمنظمات الارهاب ليس فقط لا تنزع سلاحها مثلما كرر التزامه الرئيس محمود عباس (ابو مازن) قبل بضعة اشهر فقط، بل ان حماس توشك على تشكيل حكومة دون أن تتنازل عن مبادئها.

وتطرح الحركة أقوالا غامضة عن استعدادها للقبول المؤقت بوجود اسرائيل في المنطقة، بالطبع في حدود 1967، ولكن قادتها أعلنوا أنهم لن يغيروا ميثاق حماس أو يعترفوا، لا سمح الله، بوجود العدو الصهيوني.

وتضطر اسرائيل الى المناورة فيما تملك أوراقا سيئة للغاية. انعدام الرد سيفسر كخضوع للشروط التي تمليها حماس. ولا تزال تثير القلق بعض الافتراضات الاساس التي تقبع خلف الخطوات المتبلورة: التفكير في أنه سيكون ممكنا بناء «حائط مانع» دولي ضد السلطة بسيطرة حماس، الوهم بامكانية المس بالسلطة على سبيل العقاب دون المس بالسكان الفلسطينيين في المناطق وفوق كل شيء ـ الادعاء بمحاولة الاملاء على الفلسطينيين انتخابات جديدة، ينتخبون فيها زعماء جديرين، على ذوق اسرائيل.

مر أقل من اربعة أسابيع منذ انتصار حماس وبات واضحا ان الجبهة العالمية ضدها تنهار، حتى قبل أن تقوم. ولدعوة كبار الحركة في زيارة لدى الرئيس الروسي اضيفت تقارير عن دعوات متوقعة الى تركيا والاردن الى جانب تحفظ الاردن ومصر من اتخاذ عقوبات ضد السلطة. ويبدو أن اتصالات اوروبية غير رسمية مع حماس هي مجرد مسألة وقت. واسرائيل، في افضل الاحوال، يمكنها أن تأمل ان تبقى الولايات المتحدة الى جانبها، ولكن هذا كان لها، حتى في عهد المقاطعة على ياسر عرفات.

ونقل على لسان مستشار رئيس الوزراء دوف فايسغلاس، في المداولات يوم الاربعاء الاخير أن هدف العقوبات المخطط لها هو حمل الفلسطينيين على الشعور مثلما في «لقاء مع خبيرة تغذية: سيهزلون، ولكنهم لن يموتوا من الجوع». من الصعب ان نرى كيف يمكن لهذا الهدف أن يتحقق. فاذا لم تحول الاموال للرواتب في السلطة، فان المعنى هو ان عشرات الاف العائلات ستجوع لانه سينزع منها مصدر رزقها. واذا لم يسمح بدخول الاف العمال من القطاع، فان أفراد عائلاتهم المتعلقين بهم سيعانون. والتمييز الجارف بين «السلطة» و«السكان» هو بالتالي مصطنع، بل ومدحوض. وعندما يُسأل اصحاب القرار عندنا من سينقذ المناطق من أزمة انسانية، يجيبون: منظمات الاغاثة الدولية. ولكن هذا حمل يمكن أن يصمد لزمن قصير نسبيا. وعندما جربته اسرائيل في الماضي، بعد حملة السور الواقي في عام 2002، اضطرت الى التراجع عنه بالتدريج، في ضوء الانتقاد الدولي.

ولكنه اشكالي أكثر من كل شيء الافتراض وكأن الضغط الكبير على السلطة سيؤدي الى انتخابات جديدة في وقت قصير تنتصر فيها فتح. واذا كان هناك درس يمكن تعلمه من جهود ادارة بوش نحو التحول الديمقراطي للعالم العربي، فهو ان العامل الخارجي لا يمكنه أن يملي نتائج. واسرائيل نفسها احترقت بذلك: في كل مرة حاولت فيها تتويج حكم أو تمثيل كما تشاء لدى الخصم (روابط القرى في عام 1980، حرب لبنان في عام 1982) انتهت محاولاتها بالفشل الذريع.

تقف اسرائيل أمام معضلة سيئة. شيء ما يجب عمله، ولكن ليس واضحا اذا كان هذا مجديا. ولكن سياسة السير حتى النهاية حيال حماس تنطوي على رهان خطير. لعدة مرات في السنوات الخمس والنصف الاخيرة، عندما اشتد الضغط على الفلسطينيين، توجهوا الى الاتجاه المتطرف والاكثر كفاحية. ومن يدعي حسم المصائر في الجانب الآخر، يجدر به أن يفحص انجازاته حتى على المستوى التكتيكي. صباح أمس كشف الجيش الاسرائيلي تواجده في الحواجز على المداخل الى رام الله، منعا لدخول مندوبي حماس من أرجاء الضفة للتنصيب في البرلمان. الفلسطينيون سخروا: باستثناء المندوبين المحبوسين في اسرائيل واولئك الذين بقوا عالقين في غزة، تمكن كل باقي اعضاء البرلمان من الدخول الى رام الله دون صعوبة.

عاموس هرئيل
المراسل العسكري للصحيفة
(هآرتس) 2006/2/19

من اجل القضاء على الفقر والظلم

دولة اسرائيل تحتاج الى دستور يقيد قوة الحكم

■ قبل خمسين سنة بالضبط تنبأ مناحم بيغن، الذي صار رئيسا للوزراء فيما بعد، بأنه «سيأتي يوم ينتخب فيه شعبنا حكومة تفي بأول تعهد قطع للشعب مع قيام الدولة، أي: اعطاء دستور للشعب. وأنا مقتنع بانه سيأتي اليوم والشعب.. سيكون عندها حرا، أول كل شيء حراً من الخوف، حراً من الجوع وحراً من الخوف من التجويع. هذا اليوم سيأتي».

وأقوال بيغن حاضرة اليوم أكثر من أي وقت مضى. فلا يزال الكثيرون، الكثيرون جدا، من ابناء هذه البلاد، يعيشون في عوز. ولاجل القضاء على هذا الوضع الفظيع تحتاج دولة اسرائيل الى دستور. دستور، يشكل قيدا على قوة الحكم. غير أن الأمر ليس بسيطا. فكي يحقق الدستور غاياته، عليه أن يكون قبل كل شيء ميثاقا اجتماعيا راصا للصفوف. أن يخدم الجميع. وليس الشبع وحده، بل والجائع ايضا. ليس القوي وحده، بل والمقموع والمظلوم أيضا.

هذا هو السبب الذي ينبغي بموجبه أن يتضمن الدستور موقفا خاصا من كل الفئات السكانية المستضعفة في المجتمع الاسرائيلي، وكل الاقليات التي تعيش بين ظهرانينا. أولا وقبل كل شيء يلزمنا هذا بأن تندرج الحقوق الاجتماعية في الدستور، ليس فقط كضريبة لفظية بل كبنود عملية قابلة للفرض. وذلك من أجل منع وضع حذر منه قاضي المحكمة العليا بقوله: «محظور أن تتحقق حقوق الانسان للانسان الشبع وحده. يجب ان يكون كل انسان شبعا كي يتمتع، عمليا وليس فقط نظريا، بحقوق الانسان».

فما هي إذن الجدوى من حرية التعبير اذا كان هناك الكثير من المواطنين لا يعرفون الكتابة والقراءة، والعبرية ليست طليقة على ألسنتهم؟ ما الجدوى من حرية الحركة اذا كان هناك الكثير من المقعدين الذين لا يملكون المال الذي يوفر لهم الحركة؟ ما معنى كرامة الانسان عندما نرى المزيد فالمزيد من المتسولين في شوارعنا، المزيد من الاشخاص الذي ينقبون عن القليل من الطعام في حاويات القمامة، وعندما يكون كل طفل ثالث وكل عائلة خامسة تعيش في العام الماضي تحت خط الفقر. نحن ملزمون بأن نحول الدستور الى أمر ذي صلة لهؤلاء ايضا، وذلك من خلال ادراج الحقوق الاجتماعية فيه.

لهذا أهمية من ناحية صلابة حكم القانون أيضا. ففي الاسابيع الاخيرة شهدنا هجوما شديدا على مؤسسة سلطة القانون ومندوبيها. لا يوجد ما هو اخطر من ذلك على الديمقراطية. وعليه، فاننا ملزمون بأن نعالج ذلك بأسرع وقت ممكن كي لا تنتقل عدوى الاعشاب الضارة الى المزيد من الحقول. ولكن بالتوازي، فاننا ملزمون بأن يشعر الناس أيضا بأن القانون يخدمهم ويحميهم. ينبغي لنا أن نفهم بأنه اذا ما شعرت كل تلك الفئات بأن سلطة القانون ـ والدستور هو لب لبابها ـ معادية لهم وتقمعهم، فانهم سيكونون مستعدين للتنازل عنها.

بدأت باقتباس لمناحم بيغن وسأنهي باقوال دافيد بن غوريون، الذي رغم معارضته في حينه لوجود دستور، فلا ريب عندي بانه كان اليوم سيؤيده إذ أنه بنفسه قال في حينه انه «في نظام حقيقي من الحرية ينبغي احترام حقوق الآخرين، كرامتهم، حياتهم، قضاياهم واحتياجاتهم». الدستور الذي يدافع عن الجميع، يضمن نظاما حقيقيا من الحرية، وفقط في مثل هذا النظام نريد جميعنا أن نعيش.

عمير بيرتس
رئيس حزب العمل ومرشحه لرئاسة الوزراء
(معاريف) 2006/2/19

من الواجب حرمان هذه الاحزاب من المشاركة في الانتخابات

دعوات المواطنين العرب لتنصيب حكم اسلامي في اسرائيل تتناقض مع وجود الدولة

■ من قبل أن نتمكن من استيعاب انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، يقوم توأمها الآن بدق أبواب بيوتنا طالبا الحصول على ثقة الناخبين في اسرائيل لبث أفكار الثورة الاسلامية. بعد ايران والسودان والسلطة الفلسطينية، يسعى رواد الثورة الآن في تنصيب الاسلام الراديكالي في اسرائيل ايضا باسم الديمقراطية طبعا.

في مؤتمر صحافي خاص طرح عضوا الكنيست احمد الطيبي والشيخ ابراهيم صرصور، من الحركة الاسلامية، برنامجهما الانتخابي. «يجب أن يكون الحكم هنا اسلاميا على أساس أن الحكم فوق الارض، على الأقل الارض العربية الاسلامية، يجب أن يكون اسلاميا وخاضعا للخلافة». القائمة الموحدة حسب صرصور هي «تحالف بين القوى الوطنية والاسلامية»، والهدف واضح: حكم اسلامي «لأننا كنا خلال قرون طويلة حضارة مركزية مهيمنة وبارزة في العالم». والوسائل لتحقيق ذلك؟ من الممكن الاستدلال عليها من تبني نموذج حماس التي «ستقود الشعب الفلسطيني الى نهضة ناجزة».

لا حاجة لأن يكون الشخص رجل قانون حتى يدرك أن محاولة تنصيب حكم اسلامي تتناقض مع وجود أي دولة ديمقراطية بصورة جوهرية. يكفي النظر الى الوضع في ايران من حيث حقوق المرأة والشاذين جنسيا وغيرها من الحقوق الانسانية. وبالفعل، قد تؤدي هذه التصريحات الى شطب قائمة الشيخ صرصور من المنافسة الانتخابية. البند (i7) من القانون الأساس للكنيست يُخوّل لجنة الانتخابات الحق بمنع مشاركة مرشح أو قائمة مرشحين اذا كانت أقوالهم أو أهدافهم تنطوي صراحة أو ضمنيا على رفض لوجود اسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

إلا أن القانون شيء والواقع القانوني شيء آخر. في عام 1965 حرمت محكمة العدل العليا «حركة الغد»، الاشتراكية ـ القومية العربية، من المشاركة في الانتخابات من دون أي تفويض أو استناد تشريعي. وفي عام 1985 سنّت الكنيست لاول مرة قانونا يسمح بشطب الاحزاب من المعركة الانتخابية. ولكن ما حدث هو أن احزابا يهودية فقط استُبعدت من المعركة منذ ذلك الحين، مثل حزب «كهانا». في عام 2002 عدلّت الكنيست القانون وأتاحت عدم المصادقة على مرشح أو قائمة بذرائع مختلفة مثل تأييد الكفاح المسلح أو دعم تنظيم ارهابي. ولكن محكمة العدل العليا قامت في عام 2003 بتفريغ القانون من أي مضمون عندما ذكرت أن تأييد التنظيم الارهابي ليس سببا بحد ذاته لحرمان القائمة أو المرشح من حقهما في الترشيح للكنيست.

على خلفية هذه التفسيرات القضائية، لم يكن غريبا أن يفقد اعضاء الكنيست العرب حججهم داعين جهارا الى ثورة اسلامية في اسرائيل. هم سيجدون بالتأكيد طريقة للتفسير الابداعي أو التلاعب البياني في الألفاظ للتوضيح بأن التصريحات قد أُخرجت عن سياقها، أو ربما كانت تعبيرا فقط عن تطلع سياسي وليست برنامجا «حقيقيا وجديا وفعالا». كما أنهم قد يقولون انه لا توجد احتمالية لتحقق هذه التصريحات على ارض الواقع، وأن ما قالوه لا ينطوي على «أدلة قاطعة وواضحة» بأن هذه هي نواياهم الحقيقية.

حلم الثورة الاسلامية لا يتعارض مع طابع الدولة اليهودي فقط، وانما مع حقيقة وجودها في الواقع. في ألمانيا واسبانيا وتركيا منعت المحكمة الاحزاب من المشاركة في الانتخابات بذرائع أقل جسامة من هذه الاسباب. كما أن المجلس الاوروبي والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان قد قررا أن من الممكن منع أفراد وجماعات من الحق في ترشيح انفسهم اذا ما كانت خطرا على النظام الديمقراطي في الدولة. هذه ليست مسألة يسار ويمين، وانما هدف غير ديمقراطي صارخ حيث نأمل أن تقوم منظمات حقوق الانسان بالتحديد، بقيادة الكفاح من اجل وضع القيود على ذلك.

ليئاف اورغاد
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/19

كل ضغط اضافي يزيد في الدفع نحو اليأس والارهاب

العودة الى أوهام استخدام القوة ضد الفلسطينيين مصحوبة برياح العملية الانتخابية القادمة

■ في مطلع الانتفاضة، لم يكن في القيادة الاسرائيلية سوى قليلين ممن اعتقدوا أنه يمكن كسر الفلسطينيين بوسائل الضغط الاقتصادي. في قيادة الجيش الاسرائيلي كانوا مقتنعين بأن منع إخراج المنتوجات الزراعية من المناطق سوف يدفع بالفلسطينيين الى التعقل، وأنه سيضغط على قيادتهم للتخلي عن الارهاب. في احدى الحالات عندما منع نائب وزير الدفاع، آنذاك، افرايم سنيه، الحظر الشامل على تصدير التوت الارضي للفلسطينيين، ادعت قيادة الجيش بأن «الفلسطينيين كانوا على حافة الانهيار، لكن مسألة التوت حطمت كل شيء».

هذا يعتبر مُميزا دائما في النظرة الاسرائيلية للفلسطينيين: من ناحية، نحن نُصر على رؤية مؤسسات منظمة لديهم، تتخذ القرارات وتقوم بتنفيذها، تماما كما هو عندنا. هكذا ادعى كل من رأى الانتفاضة على أنها شيء بادر اليه قاده ياسر عرفات، وكأنه قائد جيش نظامي حقيقي. وهناك من فكروا على نحو آخر، مثل قائد «الشاباك» الحالي يوفال ديسكن، ولم يسمع به الجمهور الاسرائيلي بتاتا. ومن ناحية اخرى، نفس الاشخاص يعتقدون أن الفلسطينيين، على عكسنا، يتحطمون تحت الضغط الاقتصادي أو قوة اخرى. والحقيقة هي أنه يوجد مجتمع عرف الألم، وكل ضغط اضافي يزيد في دفعه عميقا نحو اليأس والارهاب، لا يقنعه.

الآن، وجهة النظر هذه تعود وهي مصحوبة برياح العملية الانتخابية القادمة، وبشبح جديد يمكن للجميع أن يتوحد لمواجهته، وهو حماس. ففي المداولات الحثيثة الجارية يتسابق هؤلاء المدعوون بزعماء، واحد مع الآخر فيمن يقترح وسائل اقتصادية أكثر خطورة يمكن أن تقنع الفلسطينيين بأنهم اخطأوا في انتخاباتهم. في اسرائيل والولايات المتحدة والتي ضغطت من اجل اجراء الانتخابات في المناطق بكل ثمن، فان رياحا جديدة ـ قديمة أخذت تهب الآن: النتائج لا تروق لنا، ونحن سنغيرها بثمن العقاب الجماعي لشعب بأكمله. إن الذي لا يتعلم من التاريخ، محكوم عليه بأن يعايشه مرة ثانية بشروط أخطر بكثير. الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين سوف تفعل ما فعلته قبل خمس سنوات: ستدفع بالمزيد من الاشخاص الى الجانب المعتم من اليأس، وعندها تكون الطريق الى الارهاب والانتحار أقصر من ذي قبل. وستُضعف مجتمعا ليس لديه ما يخسره، وهي بذلك تثبت الاعتقاد بأن الاسرائيليين لا يفهمون إلا لغة القوة، وتزيد التفافهم حول دُعاة قوة الارهاب. وسوف تجر المنطقة، التي كان الهدوء النسبي فيها خلال السنتين الأخيرتين ينبع أساسا من مصلحة حماس التي أرادت تقليص حصتها في القتال، والعودة الى الدائرة الدموية التي ستكون نارا حقيقية للفلسطينيين، إلا انها ستكلف اسرائيل دماء كثيرة.

عدم تحويل الاموال للفلسطينيين، التي تقوم اسرائيل بجبايتها لصالحهم، ومنع دخول العمال الفلسطينيين للعمل في اسرائيل، ومنع تنقل الاشخاص والبضائع وغيرها من الوسائل القمعية التي تقترحها المستويات المقررة بحماسة أحدها للآخر، لن تدفع بالفلسطينيين الى الانقلاب على حماس، بل بالعكس، سيلتفون حول قيادتها المنتخبة ويدعمونها. هذا لن يقنعنا، وكذلك لن يقنعهم، والاثبات على ذلك كُتب بدماء اسرائيلية وفلسطينية منذ عام 2000.

في هذه المرة، فان اصوات عاقلة تُسمع علنا، لو انها تقريبا تهمس، فرئيس مجلس الأمن القومي، غيورا آيلاند، وآخرين يحذرون من المشاجرة ومن الافعال المتغطرسة المنادية بـ «ريجيم» لشعب كامل، ومن الخطوات المتهورة التي ستأتي في أعقابها. والأمر الأكثر سوءا من بينها هو أنه لا يوجد من يستمع اليهم، ليس لأنهم غير صادقين، بل لأنه يجب اعطاء الاجابة ـ لا لوصول المتطرفين الى الحكم، بل ليافطات الدعاية المنشورة بأن أحدا على هذا النحو أو غيره سيكون أكثر قوة من حماس.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/19

تفسيرات وقصص تُروى عن عمليات الاستيلاء على اراض عربية

المستوطنات تُقام على اراضي الفلسطينيين وعلى حسابهم

■ اثناء الصراع حول عمونة، فسَّرت شخصيات مجلس «يشع»، أن الارض التي أُقيمت عليها المباني التسعة المختلف عليها تم شراؤها من أصحابها حسب القانون، إلا أن البائع العربي يخشى من إكمال الصفقة بتوقيعه، لذلك فانهم لا يستطيعون عرض وثائق الشراء أمام السلطات. هذا التبرير دخل آذان الكثيرين، ومن بينهم اولئك الذين انفطرت قلوبهم على المشاغبين. موقف الحكومة الضعيف فُسِّر على أنه وحشية تجاه الذين دفعوا ثمنا للارض من اموالهم، وكان يمكنهم تحصيل ذلك التوقيع المطلوب لو أنهم مُنحوا الوقت الكافي لذلك. صعوبة كهذه معروفة لكل العائدين الى ارض صهيون من ايام يهوشوع حنكين وحتى ايامنا هذه، فلماذا الانشغال تحديدا بسكان عمونة.

الحقيقة هي أن الظروف التي اشتُريت بها الاراضي تعطي تفسيرا جديدا لجوهر الصفقة التجارية: لقد كانت تلك صفقة زندقة بين مُستغلّين ومُستغلّين، وليست عملية تجارية سليمة يكون طرفها بائعا يبيع بارادته، ومُشتريا يشتري بارادته.

كيف أعرف؟ بشكل عام، فان المنظمات الاستيطانية تحاكي بعضها في عمليات الشراء التي يقومون بها، ولكن لدهشتي، وجدَت قصة شراء تلة عمونة تفسيرا في العدد الأخير للمجلة التي تصدر عن المجلس الاقليمي بنيامين. الرواية لم تستهدف التوضيح لنا كيف يتم إجبار الفلسطينيين على بيع اراضيهم، ولكن من اجل التستر على أفعال الحكومة. الصراحة التي تُروى فيها القصة والصيغة البريئة والفعلية التي بواسطتها يروي الكتاب عن سلب القمة الفقيرة، وكأنها هي الحدث نفسه.

وهكذا تم شراء الارض، فحسب رواية مجلة المجلس، فان رجال عوفرة اشتهوا تلك التلة المطلة على مستوطنتهم، وحيث أن ملكية الارض تعود لسكان القرية المجاورة سلواد، فان الفرصة سنحت لهم عندما تم شق الطريق رقم 60 والذي فصل الارض عن القرية الفلسطينية. سكان القرية، أصحاب الاراضي، وجدوا صعوبة في الوصول الى اراضيهم، وقد توجه المختار الى جيرانه اليهود وطلب منهم التدخل لدى السلطات والطلب بأن تحاول بناء ممر من أسفل ذلك الطريق. ولكن سكان عوفرة استغلوا ضعف جيرانهم وعرضوا عليهم شراء تلك الاراضي، فأرسل المختار وسيطا من قبله وبذلك تمت الصفقة. ولكن بعد أن عرف القرويون ذلك فقد ضُرب ذلك الوسيط ضربا مبرحا وارتدع أصحاب الاراضي عن التوقيع.

من الواضح أن صيغة لمثل هذه الأحداث ستُعدّل استعدادا للنقاش، وسوف تُعطى تفسيرات لصالح المشترين. ولكن من الواضح ايضا أن الحكم عليها لا يكون مثل الحكم على صفقة أُبرمت وفق شروط السوق الحرة. فهذه صفقة بين مُستغلّين ومُستغلّين. وبتلاعب صفقات مشابهة تم بناء متنياهو شرق، وهي المستوطنة الأكبر في حدود موديعين التي بُنيت على اراضي قرية بلعين وتم وقف توطينها بأمر من المحكمة العليا. هناك ايضا ادعى المقاولون اليهود بأن الاراضي تم شراؤها من المواطنين العرب الذين لا يتجرأون على وضع تواقيعهم عليها. ولكي تنقذهم الادارة المدنية من ضغط الورطة، فقد أعلنت عن مئات الدونمات من الاراضي أنها «اراضي دولة» وأنها قامت بتأجيرها لشركات تفاخرت بملكيتها، وبذلك فان أيدي السلطات غسلت أيدي المغتصبين.

هذه الاعمال هي ملخص لولادة الاستيطان في الاراضي المحتلة: اراضٍ عامة تُعد لخدمة اليهود فقط. وأحياء مدنية أُقيمت على اراضٍ تمت مصادرتها، صدفة، لاحتياجات أمنية. واراضٍ مصادرة تم نزعها من أصحابها بأساليب مختلفة وتسليمها لليهود. مخاتير فاسدون تمت رشوتهم، ووثائق تم تزويرها وبيع تلك الاراضي لتجار يهود، وطرق شُقت من اجل الجمهور اليهودي على حساب اقتلاع اشجار وقلب اراضٍ. وتجمعات سكنية عربية متفرقة تم فصلها عن اراضيها ومن ثم بيعها لليهود، والفلسطينيون مغلوبون على أمرهم. أسياد البلاد، المستوطنون، حظوا بتغطية علنية أو سرية من حكومات ظالمة، التي كان اريك شارون والقائم بأعماله وغيرهم من الصف الأول في زعامة كديما، من اعضاء تلك الحكومات.

والآن، اذهب واعرف ما هي الكذبة الكبرى: ادعاء الحكومة بأن مستوطني عمونة خرقوا القانون، أم ادعاء المستوطنين بأنه قد تم شراء الارض حسب القانون.

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/2/19